جدلية استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بين المنافع والتكاليف

The dialectic of attracting foreign direct investment between benefits and costs.

ميدون الياس

المركز الجامعي اليزي، الجزائر

Midoun.ilyes@gmail.com

Received:17/05/2020 Accepted: 25/06/2020 Published: 30/06/2020

ملخص:

تسعى جل الدول والحكومات بإختلاف درجة تقدمها إلى إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتخصيص الموارد الإقتصادية العالمية النادرة، فضلا عن المزايا التي يجلبها هذا العنصر للاقتصاد الوطني، غير أن هذه المزايا قد تصاحبها آثار غير مرغوبة ولا محبذة خاصة في الأجل الطويل، وصارت هذه الآثار المترتبة عن الإستثمار الأجنبي المباشر موضوعا لجدل قوي بين المؤيدين والمعارضين له، وعليه حاولت الورقة البحثية بإستخدام التحليل النظري ومراجعة الأدبيات، تبيان آثار هذا العنصر على كافة جوانب الإقتصاد المضيف من مزايا وسلبيات، وقد توصلت النتائج إلى أنه يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير والمتوسط المساهمة في تمويل وخدمة التنمية التنمية، وتصحيح الهيكل الاقتصادي فضلا عن تحسين وضعية ميزان المدفوعات، لكن قد ينجر عن استقطابه في المدى الطويل، عدم الاستقرار الاقتصادي بشويه الهيكل الاقتصادي ونزيف الموارد الاقتصادية فضلا عن الاضرار بالتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ النمو الاقتصادي؛ التنمية الاقتصادية؛ الاقتصاد الدولي.

تصنيف JEL: F21,F23,F62,F64.

Abstract :

Most countries and governments with varying degrees of progress seek to attract foreign direct investment as a mechanism for allocating scarce global economic resources, as well as the advantages that this component brings to the national economy. However, these advantages may be accompanied by unwanted and desirable effects, especially in the long term, and these effects of FDI have become the subject of strong controversy between supporters and opponents of it. Accordingly, the research paper tried using theoretical analysis and reviewing the literature to show the effects of this element on all aspects of the host economy in terms of advantages and disadvantages. The results reached: FDI in the short and medium term can contribute to financing and development service development, correcting the economic structure as well as improving the balance of payments situation. But it may drag in its polarization in the long run: economic instability by distorting the economic structure and bleeding economic resources as well as damaging economic development.

Keywords: foreign direct investment (FDI); Economic growth; Economic development. International economics

Jel Classification Codes: F21, F23, F62, F64.

*المؤلف المرسل: ميدون الياس، الإيميل المهني: midoun.ilyes@gmail.com

1. مقدمة:

إنطلاقا من المزايا العديدة التي يحققها الإستثمار الأجنبي المباشر تعمل شتى البلدان باختلاف درجة تقدمها على اجتذابه، غير أن هذه المزايا قد تصاحبها آثار غير مرغوبة ولا محبذة خاصة في الأجل الطويل، وصارت هذه الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعا لجدل قوي بين المؤيدين والمعارضين له.

مما جعل الآراء تختلف حول الحصيلة النهائية لهذا الإستثمار بالنسبة للبلد المضيف له، بدءا من النظرية التقليدية المتأثرة بالتاريخ الإستعماري والأفكار الإشتراكية المركزة على عدم منفعة البلد المستضيف ومنفعته فقط على طرف واحد المستثمر الأجنبي ساعيا إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح إلى الدولة الأم وإعادة إستثمار ما تبقى، بل إن البلد المضيف (خاصة البلدان النامية) هو مصدر رئيس للمواد الخام وسوق وافر لتصريف المنتجات، إلى النظرية الحديثة التي تناقض سابقتها ورؤيته لثنائية المنفعة، بل هو وسيلة لزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد العالمية النادرة، وتحفيز النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم.

تأسيسا على ما تقدم تحاور هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

فيما تكمن إنعساكات و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف فيالمدين القصيروالطويل؟

وللاجابة على الاشكالية، لابد من الانطلاق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما ف التنمية الاقتصادية لبلد إذا أحسن إستغلاله وتوجيه وفق الأهداف الإنمائية.

الفرضية الثانية: يحمل الاستثمار الأجنبي المباشر في تدفقه بعض التكاليف والسلبيات والتي تؤثر على البلد المستضيف اقتصاديا، سياسيا وحتى اجتماعيا وبيئيا.

الفرضية الثالثة: قد تتطور تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مخاطر تهدد استقرار البلد اقتصاديا واجتماعيا.

وعليه ستحاول الورقة البحثية التوصل إلى الاجابة من خلال مراجعة النظريات وتحليلها (تحليل موضوعي "Positive") بعرض بعض التجارب الميدانية من مختلف الدول النامية حسب النقطة المراد مناقشتهامن خلال وقائع محددة "Facts". وهذا من أجل التوصل الى الانكعاس الحقيقي لمثل هذا النوع من الاستثمار بعيدا عن التحليل المعاير "Normative"، التي تخضع للتقدير الشخصي "Value Judgment".

للتذكير فإن هذه الورقة ستتبع بخمس محاور رئيسية، يتطرق الاول منها لتقديم الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يطرق المحور الثاني إلى منافع الاستثمار الاستثمار الاجنبي، في حيث الثالث يحلل آثاره السلبية وتكلفته، أما المحور الرابع والاخير فيلخص النتائج.

2.مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها، إلا أنها تعد قديمة بمفهومها فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تناولها الاقتصاديون الأوائل وباسم حركة رأس المال، أما في العقود الأولى من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الأولى وفي ظل قاعدة الذهب فقد تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وقد سيطر على حركة رأس المال وتصديره كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا وسويسرا والسويد، ولقد اتسمت الكثير من المفاهيم بعدم الوضوح، فكان يطلق عليه بالاستثمار الدولي، ولغاية سنة 1930 حيث ورد أول ذكر للاستثمار المباشر، وبقي الخلط بين ما يعرف اليوم بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المحفظي لغاية سنة 1963 حيث تم التميز بين

المفهومين، إلا أن تحديد مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر والمحفظي يعود لجملة دراسات ابتدأت في الستينات من القرن العشرين و لا زالت لحد الآن(الجميل، 2005، الصفحات 10-11).

وكنتيجة لما سبق تتعدد تسميات وتعاريف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لتداخل وتشابك الظاهرة مع ظاهرة الاستثمار الأجنبي غير المباشر من جهة، ومن جهة أخرى لاختلاف الروئ من رؤية مالية، محاسبية، اقتصادية، قانونية أو حتى سياسية ودبلوماسية، وأيضا لاختلاف توجهات ومواقف الباحثين وخلفياتهم الأكاديمية، من الاقتصاديين، المفكرين المدارس الاقتصادية وحتى حكومات دول العالم (متقدمة أو متخلفة) لكونه يعد إحدى الآليات الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية المتميزة بالتعقد وكذلك الصعوبة.

غير اننا يمكن وضع تعريف مختصرللاستثمار الأجنبي المباشر: هو ذلك النشاط الاقتصادي (صناعي، إنتاجي، زراعي، خدمي، تجاري) الذي يمارسه المستثمر الأجنبي الاقتصادي (عمومي، خاص، اعتباري، طبيعي) في الدولة المستقطبة للاستثمار من خلال سيطرته على هذا النشاط على حسب ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع، وقد يكون مشروعا قائما أو منشأ ويمثل حافز تعظيم الربح المحرك الأساسي لهذه الأنشطة.

3. منافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن حركة هذه الاستثمارات ما هي إلا تجسيدا لمبدأ تقسيم العمل الدولي والتخصص، حيث تتضافر العناصر النادرة في الدول النامية من رأسمال وتكنولوجيا مع العناصر الوفيرة في هذه الدول من موارد طبيعية وعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.

ويعتبر أصحاب هذا الرأي أن فائدة ومنافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة إنما تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من تراكم رأسمالي وتقدم تكنولوجي وتطوير في الهياكل الإنتاجية وإصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، علما أنها لعبت دورا هاما وأساسيا في تطوير معظم الدول التي تعتبر الآن دول متقدمة، والتي من أهمها الدول الأوروبية وخاصة بعد فترات الحرب العالمية الأولى وبالذات بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك دول أمريكا الشمالية واليابان وبالذات في بدايات تطورها، حيث شكل الأساس الضروري للتطور اللاحق فيها.

ولذا فقد تزايدت أهمية إجراء تقييم لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأطراف المعينة بصفة عامة وعلى الدول المضيفة بصفة خاصة، وحيث أن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة شأنه شأن كل نشاط اقتصادي يترتب عليه نواحي إيجابية وأخرى سلبية لكل من الدولة الأم والدول المضيفة، لذا من الضروري لكل دولة أن تجري حساباتها الخاصة فيما يتعلق بالمزايا والأعباء المترتبة على الاستثمارات حسب مرحلة النمو التي تمر بها، وفي ضوء الظروف المحلية والدولية حتى تستطيع تعظيم الأثر الإيجابي الناجم عن هذه الاستثمارات، ويستند مؤيدو هذا الرأي على الحجج التالية:

1.3.المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية

أولا: استقطاب رأس المال الأجنبي:

ويمكن أن يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى من الاستثمار الأجنبي المباشر تيارا لاحقا من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة، فرأس المال الخاص يوصف بأنه رأس مال حذر، فإذا نجحت التجربة الأولى في خلق ظروف ملائمة للنجاح ينزع عندئذ الاستثمار المباشر إلى دخول الدولة المضيفة بصورة مستمرة، وهذا الموقف يفسر حالة الدول ذات الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة وذات البنى الارتكازية غير الكاملة وتدل التجارب العملية على أن النجاح المالي لأول مشروع خاص يدفع بالمستثمر الأساسي إلى توسيع استثماراته، كما يشجع الآخرين على إتباع

الطريق ذاته الذي شقه الأوائل، وقد تتداخل الآثار بين الاستثمارات الأجنبية والوطنية، فإقامة فرع لشركة أجنبية لتنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر لابد له في النهاية أن يدخل مع رأس المال الوطني في عملية الاستثمار هذه كمساهمين أو من خلال الحصول على التمويل القصير و الطويل الأجل مع مؤسسات التسليف الوطنية، وهكذا يقم رأس المال الأجنبي بعملية جذب وتجميع لرأس المال الوطني حوله رغم ما يتخلل ذلك من احتمال تحويل الموارد الوطنية من الاستثمار في المشروعات الوطنية إلى المساهمة في مشروعات أجنبية (جميل، 1999، الصفحات 53-54).

ثانيا: سد الفجوات الثلاث:

1- **الفجوة الادخارية**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي، وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المراد تحقيقه للدولة المضيفة، وما يسبب هذ لك من زيادة مواردها عن النقد الأجنبي، يضاف إلى ذلك، ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي(المجيد، 2008، الصفحات 185-186).

2- **فجوة النقد الأجنبي**

حيث ان جل الدول النامية تسعى دائما إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كتعويض عن النقص في المدخرات من ناحية أو زيادة مواردها من النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص.

3- **الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة**

فحصيلة الضرائب من نشاط هذه المشروعات في صورة ضرائب على الأرباح، أو الاقتطاعات الضريبية على السلع المنتجة وأرباح الاستثمارات الوطنية التي كان للمستثمر الأجنبي الفضل في قيامها وتشجعها بسبب الانتعاش في النشاط الاقتصادي، وما تبعها من دفع للروابط الخلفية والأمامية إلى جانب ضرائب جمركية يمكن أن تساهم بشكل مباشر في سد فجوة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام وتمويل مشروعات التنمية.

ثالثا: تخفيف عبء الديون الخارجية

إن الطابع الطويل الأمد للقسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلا عن عدم ضرورة تسديدها ودفع الفوائد عليها، كما هو الأمر بالنسبة بالباقي التدفقات الخارجية(دياب، 2010)، وبالخصوص القروض الخارجية، كذلك تستطيع الدول المضيفة للاستثمار منح المستثمرين الأجانب حوافز لإعادة استثمار أرباحهم المحققة بدلا من تحويلها إلى الخارج، ولا يكون هذا الخيار مطروحا عندما يكون التدفق الخارجي هو مدفوعات خدمة الدين، وبالتالي زيادة الدين والنمو (عمار و فياض، الصفحات 268-269).

رابعا: دعم القاعدة المالية

ويمكن أن يشكل نجاح الاستثمار الأجنبي ذاته في دولة ما قاعدة لخلق مناخ مناسب للاستثمار فيها، ويساهم بصورة غير مباشرة في تدعيم البنية المالية، لأنهما تشكلان مؤشرا مهما لاشتقاق المناخ الملائم للاستثمار، وعندها يظهر الأثر المالي للاستثمار الأجنبي المباشرعلى الموارد الوطنية في حفز الطبقات الغنية والميسورة إلى توجيه مواردهم نحو المشروعات المكملة لتلك الشركات الأجنبية (كالصناعات الاستهلاكية)(جميل، 1999، صفحة 55) .

2.3.تصحيح الهيكل الاقتصادي:

أولا: تعدد أشكال الاستثمار:

إذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يستخدم تكنولوجيا تقليدية، فمن المتوقع أن لا تصمد الشركات المحلية، أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات، مما يترتب عليه خروج العديد من المشروعات من دائرة النشاط الاقتصادي، ومنه سوف ينخفض حجم الاستثمارات المحلية، وبالتالي يقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إحلالي، أما إذا كانت الدولة المضيفة تمتلك تكنولوجيا متقدمة بواسطة شركاتها المحلية، أو أن هذه الشركات لها قدرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل القديمة، وأن الاستثمار الأجنبي يتم تمويله من خلال رؤوس أموال أجنبية، فهنا ينشأ الأثر التكاملي، والذي من شأنه تحفيز معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وهذا ما ينسحب على الحالة اليابانية، من خلال الدراسة التي أجريت هناك انتهت أن هناك علاقة تكاملية، حيث ترتب على نشاط الشركات الأجنبية امتصاص وتوظيف الموارد العاطلة، ولذلك اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عنصر إضافة إلى رصيد الاستثمار المحلي (جميل، 1999، صفحة 55).

فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك ولكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات المالية والفنية، في حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبذلك سيكونأكثر قدرة و كفاءة في تنفيذ المشروعات في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ومداخيل جديدة، وتزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبيا، فقد تشتري فروع الشركات الأجنبية المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى من الدولة المضيفة، ومن المحتمل أن يخلق ذلك الظروف المناسبة محليا من أجل ولادة صناعة تحويلية أو قيام صناعات تكميلية(جميل، 1999، صفحة 56) .

ثانيا: إضعاف قوة الاحتكار المحلي

من الممكن أن يحدث هذا الوضع إذا كانت إحدى الشركات المحلية أو عدد قليل من هذه الشركات تحتكر النشاط الاقتصادي في صناعة ما، وذلك قبل تدفقات رأس المال الداخلية الأجنبية في البلد المضيف، ولكن بعد التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف فإنه يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية يستطيعون زيادة الإنتاج وخفض الأسعار في هذه الصناعة، و هكذا فإن حركة رأس المال الدولية تستطيع أن تمارس نشاطا يتخذ شكلا معاديا لسياسة الاحتكار (الفتاح، 2007، صفحة 15)، إذ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على إدماج مدخلات جديدة للسوق من شأنها تقليص الاحتكار في اقتصاد البلد المستضيف(دياب، 2010، صفحة 265).

ثالثا: دعم التشابك الاقتصادي

وذلك من خلال الآثار الاقتصادية الكلية التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يخص مناصب العمل التي تنشأ بشكل غير مباشر من جراء نفقات العاملين بالفروع الأجنبية، من خلال استخدام دخولهم لاقتناء سلع وخدمات محلية، وبذلك فهو دعم العمل الوطني، إضافة للأثر العمودية القبلية التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مناصب العمل التي تخلقها لدى مورديها للمواد الأولية، الآلات المنتجات نصف المصنعة، الخدمات أو الآثار العمودية البعدية لدى زبائنها المحليين كالموزعين، وكالات الخدمات ما بعد البيع، إلى جانب الآثارالأفقية الموسعة بصفة غير مباشرة على مستوى العمل لدى المؤسسات المحلية التي تنشط في صناعات تختلف عن صناعة الشركة الأجنبية كالطلب على البنى التحتية والخدمات(رواتي، 2000، الصفحات 80-81) .

رابعا: تحفيز الطلب المحلي

تقوم الشركات الأجنبية المباشرة بتحفيز الطلب المحلي بما يماثل ما تقوم به الشركات الخاصة المحلية، وأي خسارة للمستوردين المحليين يتم التعويض عليها بأكثر منها، عن طريق ديناميكيةونمو الشركات بصورة أكبر بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر(دياب، 2010، صفحة 265).

خامسا: تدعيم العرض الكلي

لا شك أن قيام المشروع الأجنبي المباشر يمثل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية القومية، ومن ثم يمثل إنتاجه إضافة إلى العرض الكلي من السلع والخدمات بالدولة المضيفة، ويمكن تصور أنه مع زيادة العرض الكلي وثبات الطلب الكلي، فالنتيجة هي انخفاض الأسعار من ناحية وتزايد الصادرات من ناحية أخرى(مندور، 2009، صفحة 92).

ومن جانب آخر فإن قيام مثل هذه الاستثمارات يساعد على توفير العديد من السلع الاستهلاكية جيدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا، الأمر الذي يزيد من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويؤدي ذلك أيضا إلى ارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية(بعداش، 2010، صفحة 53).

3.3. **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:**

يعكس ميزان المدفوعات كل دولة مركزها المالي في تعاملها مع باقي دول العالم، ومدى قدرتها على اقتناء سلع وخدمات من الخارج، فضلا عن توضيح الهيكل الاقتصادي للبلد ومدى استقراره ولذلك تسعى الدول إلى تقليص عجز ميزان مدفوعاتها بل ولتحقيق فائض، وللاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال في إطار التبادل الدولي بالضرورة آثار على ميزان المدفوعات.

أولا: خلق الوفورات الخارجية

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية للدولة المضيفة من خلال(عمار و فياض، صفحة 267):

- ✓ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأسمال الاجتماعي من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعات وتوصيلومد لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وغيرها؛
- ✓ قد يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى تخفيض التكلفة لمشروعات محلية نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها (صناعات مغذية)؛
- ✓ قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى توفير السلع الاستهلاكية بمستوى جودة مترفع وبأسعار أقل نسبيا من مثيلتها المستوردة الأمر الذي يحقق درجة أعلى من الرفاهية للمستهلك؛
- ✓ كذلك تساهم هذه المشروعات في علاج ظاهرة "استنزاف العقول البشرية" حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المميزة الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلا من الهجرة إلى الخارج.

ثانيا: التنافسية وتعزيز القدرة التنافسية

ويعتبر تطوير القدرة التنافسية من أهم الإفرازات الإيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة على الشركات المحلية في الدول النامية خصوصا حيث ترتبط المزايا التنافسية للشركات بعلاقة طردية مع التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يمثل بالنسبة للشركات المحلية القدرة على الاستمرار والنمو وتحقيق الأهداف المسطرة كتعظيم الأرباح أو الاستحواذ على حصص سوقية متزايدة خصوصا في ظل اقتصاد مفتوح على الاقتصاد الخارجي، وتمثل الاستثمارات الأجنبية

المباشرة الصادرة وسيلة مباشرة للتوسع وغزو الأسواق الخارجية خصوصا في حالة وجود الحواجز التجارية وغير التجارية على استيراد أنواع معينة من السلع(بيوض، 2011، صفحة 126).

ثالثا: كسب أسواق جديدة

لعل من المشاكل التي تقف أمام الإنتاج الوطني هو ضيق السوق فاستقدام المستثمر الأجنبي المباشر يتيح إمكانية نمو المشروعات من خلال توفير إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية، خصوصا الغربية المتطورة، ويعود ذلك لما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية، مما يعمل على تحفيز الطلب على المدخلات من جانب الموردين المحليين، وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى(خالد، 2009، صفحة 129).

رابعا: تحقيق الفائض التجاري

لما تتفوق صادرات البلد عن واردته من السلع المنظورة يقال أنه حقق فائضا تجاريا، لذا ينظر دائما إلى التصدير على أنه قاطرة النمو الاقتصادي، وعليه فإن الدور الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالخصوص الشركات متعددة الجنسيات وفروعها المنتشرة في معظم دول العالم -باعتبارها تهيمن على أكثر من ثلث التجارة العالمية- في زيادة صادرات الدول المضيفة، حظي باهتمام وجدل كبيرين من قبل الكتاب الاقتصاديين، والمعنيين في الدول المضيفة خاصة بعد قصص النجاح التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا، فيما يرى البعض أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تحفز الشركات المحلية على التصدير، كما أنها تفتح الأسواقالأجنبية أمام الشركات الوطنية، من خلال شبكة الأسواق الدولية التي تمتلكها هذه الشركات، كما تسهم في رفع كفاءة العمالة في هذه الدول مما ينعكس في النهاية على جودة المنتج وبالتالي القدرة التنافسية والتصديرية لهذه الشركات المحلية (نعمان، 2008، الصفحات 287-288).

4.3. خدمة التنمية الاقتصادية

أولا: نقل وتوطين التكنولوجيا

هنالك شواهد تاريخية عن التقارب الذي حدث بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مستويات المعيشة خلال عقدي الخمسينات والستينيات، والذي كان نتيجة لنقل تكنولوجيا الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية واليابان، كان الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات عابرة القوميات الأمريكية يمثل إحدى قنوات هذا التقارب(الغفار، 2008، صفحة 267).

توجد مفاهيم وتعاريف كثيرة للتكنولوجيا، من بينها أنها التطبيق العلمي للابتكارات والاختراعات العلمية في المجالات والأنشطة الاقتصادية، ويتم نقل الدولي للتكنولوجيا بوساطة تطبيق تكنولوجيات ابتكرت أو طورت في بلد معين من قبل هيئة أو مؤسسة أو وحدة اقتصادية في بلد آخر، ويسمى نقل التكنولوجيا رأسيا إذا تم تطبيقها للمرة الأولى، أما إذا تم نقل التكنولوجيا رأسيا إذا تم تطبيقها للمرة الأولى أما إذا تم نقل تكنولوجيا مطبقة بالفعل يسمى ذلك نقلا أفقيا(جواد، 2002، صفحة 357).

إن التكنولوجيا الجديدة قد لا تكون متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارفها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات، وعليه يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات و الشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا كما تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تدريب العمالة، إذ لا يمكن للشركات المحلية خاصة في الدول النامية، تحقيق ذلك بكفاءة عالية، بسبب فجوتها التكنولوجية(قويدري، 2005، الصفحات 43-44).

إذ يقصد بتوطين التكنولوجيا قدرة مجتمع ما على امتلاك واستيعاب التكنولوجيا والوصول إلى مرحلة التعامل مع المعارف والأساليب لتنفيذ غرض تطبيقي لهذه المعارف بإضفاء الطابع الخاص لهذا المجتمع طبقا لطبيعته ومتطلباته مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات والتطويراتالعالمية، فضلا عن أن سرعة نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة تعتمد على عدد من العوامل منها نمط الاستثمار أو شكله (أجنبي تماما-مشترك).

نظرا لكون الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي لعمليات البحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستواها التكنولوجي عموما عالي مقارنة بالدول النامية ما يمكنها من خلق تقدم تقني مهم، إلا أن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تسهيل نقل التكنولوجيا يختلف حسب قطاع النشاط وتسهيل نقل التكنولوجيا يختلف حسب قطاع النشاط والمناخ الاقتصادي السائد، ويتبع نقل التكنولوجيات الحديثة إلى الاقتصاديات النامية المضيفة ونشرها أرباع آليات أساسية هي: الروابط العمودية مع الموردين المحليين، الروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة أو المكملة المنتمية إلى نفس قطاع النشاط، هجرة الموارد البشرية المؤهلة من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية وتدويل مشاريع البحث والتطوير من الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لفروع الشركات متعددة الجنسيات، ويكون تولد الآثار الإيجابية مرغوبا أكثر خصوصا في حالة الروابط العمودية، بما في ذلك الروابط من المنبع مع الموردين المحليين في الدول المضيفة، حيث توفر الشركات متعددة الجنسيات الإشراف والمساعدة التقنية والمعلومات المختلفة اللازمة لتحسين جودة منتجات الموردين المحليين، كما يمكن أن تساعد الشركات متعددة الجنسيات مورديها المحليين على تجديد خطوطها الإنتاجية وشراء المواد الأولية من الأسواق العالمية(بيوض، 2011، صفحة 113) .

فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتيح إمكانية الرقي الصناعي عن طريق انخراط الشركات الأجنبية العاملة في البلد المتلقي في شبكات العمل التنموية والبحثية العالمية، بحيث يتحقق نقل المعرفة والتكنولوجيا، كما أن ذلك يوفر قدرا أكبر من رأس المال الاستثماري،وبالتالي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلي، وبالتالي العمل على رفع من إنتاجيتها(قويدري، 2005، صفحة 44).

ومن أهم الشروط أو بالأحرى الخصائص التي يجب توفرها في التكنولوجيا المنقولة ضرورة توافقها مع المستويات التقنية لمجموع الشركات المحلية أي بمعنى إمكانية استيعابهاوتطبيقها على مستوى كل الشركات المحلية وحتى لا تبقى حكرا فقط على الشركات المحلية ذات التعامل المباشر مع الشركات متعددة الجنسيات، وبذلك كلما كان المستوى التكنولوجي بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات متقاربا كانت الاستفادة أكبر وإمكانية تبني التكنولوجيات الجديدة أكبر(بيوض، 2011، الصفحات 113-114).

ثانيا: تشغيل وتدريب العمالة المحلية

توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مزيدا من الوظائف الجديدة وفرص العمل أكثر مما توفره الشركات الخاصة المحلية، وذلك لأنها أكثر دينامكية تسعى إلى مزيد من إعادة الهيكلة،ومن ناحية أخرى قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل الحصول على خدمات معينة أو استئجار أراضي أو مباني أو غيرها، أي قد تنشأ العديد من فرص التوظيف غير المباشرة، والتي تتحقق نتيجة الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية.

على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تبحث باستمرار أثناء توظيفها للعمالة المحلية على مستوى فروعها المنتشرة في الدول المضيفة وبالخصوص النامية منها على الكفاءات والكوادر إلا أن ذلك لا يخلو من بعض الاستثناءات لان المراحل الإنتاجية التي تخوضها المنتجات المصنعة على مستوى هذه الفروع لا تتطلب كلها مستوى عالي من المهارة، حيث أن هناك مراحل إنتاجية معينة تتطلب فقط عمليات روتينية متكررة باستمرار، هذا بالإضافة إلى الأنشطة الجانبية التي لا تدخل

بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية كالأمن والنظافة، مما أعطى فرصة للدول النامية التي لا تتوفر على التنوع النوعي للعمالة لسداحتياجات طلبات سوق عمل الشركات متعددة الجنسيات من أجل الاستفادة من القدرة التوظيفية المرتفعة الناشئة عن توجه هذه الشركات للتوطن على مستوى اقتصادياتها من خلال تزويدها بالعمالة المحلية متدرجة التأهيل الكفاءة (نعمان، 2008، صفحة 279).

على الرغم من التميز بين توظيف عمال كانوا في الأصل يعملون لدى مؤسسات محلية وانتقلوا إلى الشركة الأجنبية (وبالتالي يصبح الأثر منعدما)، وبين توظيف أشخاص هم في الأصل عاطلين عن العمل (الأثر الإيجابي)، كما لا يمكن أن تعتبر الأثر سلبيا، في حالة الاندماج والتملك، إذا حافظ على عدد العاملين، واللذين كادت أن تضيع مناصب عملهم في حالة غياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب المعرفة والقيم الرأسمالية على شكل تقنيات إدارية، وأخلاقيات عمل وسلوكيات أصحاب المشاريع وتقنيات الإنتاج ، أما عن نقل مهارات العمل وقد يحدث الانتقال بشكل غير رسمي (بدون عقود) نتيجة الاحتكاك بين الشركات المحلية و الدولية، إما باعتبارها مورد لهذه الشركات أو منافس لها في السوق المحلية، ومن خلال التعامل والاحتكاك بينهما تستطيع الشركات المحلية أن تستفيد من أساليب ونظم الإدارة التي تتبعها وتعمل الشركات متعددة الجنسيات أيضا كوسيلة لتحويل رأس المال البشري بمعنى التدريب والتعليم اللذين يحددان مستوى مهارة العامل، بالإضافة إلى ذلك سوف تقوم بتدريب المقيمين المحليين دوريا مع تزويدهم بما يحتاجونه من رأس المال البشري للوفاء بمتطلبات العمل في العملية الإنتاجية، والنتيجة الصافية لمثل هذه التصرفات هو أن الدولة المضيفة سوف يكون لديها رصيد كبير من رأس المال البشريداخل حدودها، وبذلك تكون المشروعات الأجنبية المباشرة أكثر قدرة على زيادة إنتاجية العمل، من خلال إدخال تكنولوجيا جديدة وتقنيات إدارية متقدمة وإتاحة وفورات أكبر في الحجم عن طريق الصادرات إلى الدول المتطورة(دياب، 2010، صفحة 265)

ثالثا: إعادة تخصيص الموارد

من خلال زيادة درجة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وبالذات في الدول التي تعاني من ضعف درجة استخدام هذه الموارد، وبالتالي فإن توفرها يمكن أن يسهم في زيادة درجة الاستخدام هذه سواء للموارد البشرية أو الطبيعية أو الطاقات الإنتاجية إضافة إلى إمكانية إسهامها في زيادة درجة استخدام الموارد الإنتاجية وبالذات نتيجة نقص رؤوس الأموال التي يمكن أن تتحقق معها إنتاجية أقل لهذه الموارد و بذلك تنخفض الإنتاجية بشكل حاد في هذه الدول نتيجة نقص الموارد المالية التي يمكن أن تسهم في زيادتها عن توفرها عن طريق التمويل الدولي (خلف، 2004، صفحة 159)، إضافة إلى المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها (خالد، 2009، صفحة 129)، وفي الجانب الأخر، فإن معظم الشركات المحلية تحجم عن طلب إنشاء وحدات للبحث والتطوير على أراضها، اعتقادا منها بأن هذه الوحدات بحاجة إلى موارد مالية باهظة لتشغيلها، وإلى مدة زمنية طويلة لتحقق نتائج مفيدة، لذا قد تعيق عملية الإسراع في التنمية (الغفار، 2008، صفحة 273).

رابعا: تجديد البنية الداخلية

إن كون الاستثمار الأجنبي المباشر حرا ومشروطا في آن واحد يساهم في تجديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة فهو يساعد على تفكيك الأوضاع غير المستقرة لأنه يتحرك نحو الدول التي تتعهد بتحقيق أوضاع سياسية واقتصادية وقانونية وإدارية شفافة ومستقرة ومساهمة الاستثمار المذكور في تجديد البنية التحتية الداخلية للدول المضيفة (جميل، 1999، صفحة 59).

خامسا: زيادة على النمو الاقتصادي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي من طريقين، الأول ينشئ رصيدا إضافيا من رأس المال للدول المضيفة ويضاف إلى مدخرات هذه الدولة أو احتياطي النقد الأجنبي(عمر و سعد ، 2008، صفحة 6)، إذ ركزت التطورات الحديثة في نظرية النمو على دور تراكم رأس المال (المادي البشري) كمحدد حاسم للنمو الاقتصادي طويل الأمد، وبالتالي فهو مؤشر الرئيس للفروقات الدولية في النمو الاقتصادي، على الرغم من أن تكوين رأس المال الثابت يعد شرطا ضروريا للنمو الاقتصادي لكنه في الوقت نفسه ليس العامل الموجه والمحدد للنمو، لان النمو المستدام يعتمد أيضا على رأس المال البشري والمعرفة التكنولوجية، نظريا يفترض أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر مختلف على النمو مقارنة بالاستثمار المحلي للبلد المضيف، وذلك بشموله لكل من رأس المال والتكنولوجيا والمهارات، لذا يمكنه التأثير على تكوين رأس المال الكلي للبلد المضيف بطرق مختلفة، ابتداء يمكنه أن يزيد من الموارد المالية الكلية المتاحة لغرض الاستثمار، ومن خلال ذلك ينمي رأسالمال في البلد المضيف، وفي الوقت نفسه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على الاستثمار المحلي على نمو حركي (الغفار، 2008، الصفحات 255-257).

سادسا: الحد من التلوث

اختلفت وجهات النظر بشأن الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة وبالخصوص في الدول النامية بين من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مكرسة في يد الشركات متعددة الجنسيات لنقل صناعاتها الملوثة نحو الدول النامية واستغلالها كمدافن وكذا الاستفادة من تراخي القوانين المنظمة للممارسات التصنيعية وما تفرزه من أثار سلبية على البيئة، ومن يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عند إحاطة المناخ الاستثماري فيها بالأدوات والتنظيمات القانونية التي تضمن تحقق ذلك (بيوض، 2011، الصفحات 141-142).

بعد إثبات أن الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في الصناعات كثيفة التلويث عموما تستعمل منتجات وتكنولوجيات صديقة للبيئة أكثر من منافسيها المحليين داخل الدولة النامية المضيفة، وإذا حلت هذه الشركات محل الشركات المحلية قليلة الفعالية نسبيا، فيمكن توقع هبوط في المعدلات الإجمالية للتلوث على مستوى الدول النامية المضيفة، علاوة على ذلك فإن تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الدول النامية يمكن أن يحفز الشركات المحلية لإيلاء اهتمام أكبر بمشاريع البحث والتطوير وزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتي سترفع من الفعالية التكنولوجية للاقتصاد المضيف ككل على المدى الطويل.

وضمن سباق العولمة لم تعد القضايا البيئية مجرد التركيز على تخفيض التكاليف، إستراتيجية تنافسية أو حتى فرصة لدخول أسواق جديدة، بل أصبحت تعد بمثابة منطقة عدم توخي الحذر فيها يهدد سمعة الشركات متعددة الجنسيات، حيث يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية يترجمها انخفاض المبيعات أو ردود الأفعال السلبية المنعكسة في قيمة أسهم الشركات على مستوى الأسواق المالية، لذلك كان لابد من استجابة فعلية للشركات متعددة الجنسيات والتي تجسدت أوسع لأنظمة الإدارة البيئية (بيوض، 2011)، رغم نظرية المنفعة المتبادلة بين الدول المتقدمة قابلة التطبيق، وأنها تسعى جاهدة إلى محاولة الموازنة بين الكلف الاقتصادية والاجتماعية أيضا، وأن التلوث يعد أحد أهم عناصر الكلف التي يجب أن تتحملها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر(الجميل، 2005، صفحة 21).

4.تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يفترض الموقف الآخر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على المستثمر الأجنبي المباشر عموما والشركات متعددة الجنسيات خصوصا وعلى الدول الأم، ونظرا لأن الجانب الأكبر

من الاستثمار الأجنبي المباشر له مصدره الشركات متعددة الجنسيات، وأن الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها هي هذه الشركات لا الدول المضيفة، وتستند وجهة نظر المنتقدين في هذا الشأن إلى عدد من المبررات، التي تمس مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية والبيئية رغم التزامات هذه الآخرة الاجتماعية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر كبقية المشروعات والمنظمات منها البيئة والتشغيل وتحويل الأموال، المنافسة، تحويلي الأسعار، الضرائب، نقل التكنولوجيا، الضرائب الإفصاح والشفافية وكذا احترام النظم والقوانين والإجراءات والطقوس الإدارية، إضافة لعدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية، حماية المستهلك من تضليل الإعلان.

1.4. خدمة التنمية الاقتصادية:

أولا: عرقلة الصناعات المحلية الناشئة

إذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يستخدم تكنولوجيا تقليدية، فمن المتوقع أن لا تصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات، مما يترتب عليه خروج العديد من المشروعات من دائرة النشاط الاقتصادي، ومنه سوف ينخفض حجم الاستثمارات المحلية، وبالتالي يقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إحلالي، بحيث يؤثر ذلك سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي)، أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل(قويدري، 2005، صفحة 48) .

فضلا عن منافسة الإنتاج وإعاقة تطوره، وبالذات في مجال التصدير و الاستيراد، حيث أن جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الدول المتقدمة توفر منتجات المتطورة تصدرها الدول النامية تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية التي تستوردها من هذه الدول، وأن هذه المنتجات التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية تتوفر فيها قدرة تنافسية أكبر بالمقارنة مع المنتجات المحلية من حيث النوعية الأفضل والكفاءة الأفضل والكفاءة الأعلى والكلفة والسعر الأدنى، الأمر الذي يقضي على إمكانية إقامة إنتاج محلي ينافس منتجات الدول المتقدمة ويقضي على ما هو قائم من هذا الإنتاج، وبذلك تتاح إمكانيات التطور لإنتاج الدول المتقدمة من خلال تصريف هذا الإنتاج في أسواق الدول النامية وعلى حساب عدم تطور الإنتاج في الدول النامية(خلف، 2004، صفحة 162) .

كذلك فإن احتمال نمو صناعات محلية تتكامل خلفيا أو أماميا مع المشروعات الأجنبية قد لا يكون كبيرا، ذلك لأم لدى هذه الشركات ميلا عاليا لاستيراد معظم مستلزمات إنتاجها من الخارج، من ناحية، ولعدم تركيز كل مراحل الإنتاج في بلد واحد، من ناحية ثانية، والدافع الأساسي للشركة الدولية ليس هو تنمية الموارد المحلية لكل دولة مضيفة على حدة، وإنما هو تعظيم أرباح هذه الشركة على نطاق عالمي، وليس هناك أية ضرورة منطقية لاتساق هذا الهدف مع استخدام الموارد المحلية لدولة متخلفة بدلا من الاستيراد(مندور، 2009، صفحة 97) .

ثانيا: نقصان وإزاحة الاستثمار

من المفترض أن يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس أموال أجنبية، كما يمكن لجوء المستثمرين الأجانب إلى تمويل استثماراتهم عن طريق الاقتراضمن السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي فإن جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الشركات الأجنبية الأمر قد يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم(سعادو، 2006، صفحة 23) .

وكنتيجة لما سبق، يؤدي معدل الفائدة إلى الارتفاع وبالتالي إلى خفض الاستثمارات المحلية من جهة، وجهة أخرى لرغبة الممولين لرأس المال خصوصا في الدول النامية في تقديم القروض للشركات المتعددة الجنسية أكثر من تقديمها للشركات المحلية وذلك لأن عامل الخطورة أقل منها عند الشركات المحلية(الفتاح، 2007، صفحة 264) .

ومن الوسائل والطرق التي تقوم بها الشركات الكبرى بالاستثمار التي تشكل تهديدا للقطاع العام وتشجيعا للقطاع الخاص، وبناءا على توصيات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وسيلة شراء الشركات المتعثرة والخاسرة وحتى الرابحة عن طريق الخوصصة(وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، 2003، صفحة 203) ، أي هي عمليات اكتساب واختيار للأصول الموجودة في البلد المضيف فضلا عن الاستثمارات التي يتم إنشاؤها حديثا، وبالتالي لا يقارن بشكل كامل بتكوين رأس المال المحلي الإجمالي الذي يقيس الإضافات فقط إلى الرصيد الموجود من رأس المال المحلي، وإذا تم الاستثمار الأجنبي المباشر في أصول قائمة فهذا يعني خروج المشاريع المحلية المشتراة من دائرة الإنتاج الوطني وانخفاضه بالتالي بدلا من الاستثمار في المجالات الخام غير المستغلة أصلا(الغفار، 2008، صفحة 259) .

فضلا أن الصيغة السابقة توفر للشركات متعددة الجنسيات سرعة الدخول إلى السوق، تخفيض تكلفة الاستثمار واستعباد المنافسين المحليين، وبالتالي استغلال عوامل الإنتاج المحلية بما فيهاالمصادر المحلية لرأس المال وتحويل الأرباح إلى الملاك الأجانب، وزيادة النزعة الاستيرادية حيث تميل معظم الشركات إلى استيراد المواد والسلع الوسيطة من مشاريع الشركة الأم الخارجية على الرغم من وجودها وتفورها في الأسواق المحلية وبسعر أقل عادة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاستيراد، وإهمال مصادر العرض المحلية من المواد الخام السلع الوسيطة، والأهم احتمالية تركز النشاط في بعض المناطق والأقاليم بحيث يجعلها مقاطعة أجنبية داخل البلد(النفيسه ، 1998، الصفحات 205-206) .

أخيرا فإن النمط العام للاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاعات الاستخراجية والزراعة والتعدين، أما الاستثمارات في الصناعة التحويلية فقد اتسمت بالبساطة التكنولوجية بالنسبة لعملية التصنيع وبضخامة المكونات المستوردة في صناعات التجميع، وبارتفاع نسبي في تكاليف الإنتاج، والتي لا تحقق بالتالي للاقتصاد المضيف قيمة مضافة مهمة أو تخلق روابط خلفية وأمامية (على المستويات المحلية الوطني والإقليمي على السواء) أو نقل التكنولوجيا، أما بالنسبة للقطاعات المتجهة للتصدير فإن الشركات عابرة القوميات العملاقة تملك سيطرة فعلية على الصناعات الزراعية أو التعدينية والتجارية التصديرية بوصفها المشتري الأساس لهذه الموارد، ومن ثم هي المحدد لشروط التجارة بالنسبة لهذه السلع (الغفار، 2008، صفحة 262).

ثالثا: تأسيس الاحتكار المحلي

إن تأسيس الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات هو عكس للمنفعة المفترضة التي تقدمها الشركات المتعددة الجنسيات للدولة المضيفة وهي (إضعاف قوة الاحتكار المحلي)، ويتم تأسيس الاحتكار المحلي إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا تتوافر لها بدائل في تلك الأسواق، ويساعدها في تحقيق هذا التكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها، أو تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التيتكفل لها القيادة السعرية، وبذلك تؤثر سلبا على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، بذالك تتمكن من إخراج الشركات المحلية من الصناعة وإنشاء الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة، وعليه فإن الشركات الأجنبية تبقى في البلد المضيف كمحتكر ترافقه في نشاطه جميع سلبيات الاحتكار الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات، وفي ظل ضعف طبقة رجال الأعمال المحلية الناشئة (القطاع المحلي الخاص)، وقوة الاحتكارات العالمية (رؤوس الأموال الأجنبية) فإن الدولة لن تكون أكثر من مصدر رخيص ومضمون للمواد الخام، وسوق واسعة للتصريف ومناطق مربحة لرؤوس الأموال الفائضة(سعادو، 2006، الصفحات 21-22) .

رابعا: إزداوجية الاقتصاد

يرى أصحاب الرأي المعارض للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن هذه الاستثمارات تؤدي إلى استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، حيث ينقسم الاقتصاد إلى مشروعات جديدة أجنبية تعمل بأحدث الفنون الإنتاجية، وأخرى تقليدية وطنية تستخدم أساليب إنتاج غير متطورة، وترتب على هذا الوضع زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء و يزداد توزيع الدخل سوءا حيث يتمتع العاملون في القطاع الأول بمرتبات عالية ومستويات أفضل للمعيشة، بينما يعاني العاملون في القطاع الثاني من انخفاض مستوى الأجور والمرتبات وما يترتب على ذلك من تدهور في أحوال المعيشة(عمار و فياض، الصفحات 270-271).

خامسا: التبعية الاقتصادية

فالانفتاح على الاستثمار الأجنبي هو تخلي عن بعض حقوق السيادة لأنه يجعل من القطاع الاقتصادي الأجنبي اقتصادا قائما بذاته داخل الاقتصاد الوطني، ومتميز حتى القطاع الخاص المحلي، فهو قطاع رأسمالي وجزء من الرأسمالية العالمية تحكمه قوانينها، وفي مقدمتهااعتبارات الربح و التعرض للأزمات الدورية، واستيراد التضخم، يتغلغل ليصبح المسيطر في الاقتصاد الوطني(سعادو، 2006، الصفحات 20-21)، بمعنى آخر أن الانتعاش الاقتصادي الذي يحدث في البلاد المتقدمة و هو يعني ارتفاع المدخرات يصطحب بارتفاع حجم رؤوس الأموال المصدرة إلى البلاد المتخلفة، بينما يصطحب الانكماش على العكس من ذلك، ونظرا لما يؤدي إليه من انخفاض المدخرات بانخفاض حجم رؤوس الأموال المصدرة إلى هذه البلاد المتخلفة، فضلا عن التحكم في نوع النشاط الاقتصادي، وفي طريقة سيره في البلاد المتخلفة، ومن البديهي أن يخضع اختيار القطاعات التي تتم فيها الاستثمارات الأجنبية لمصالح الاقتصاديات المتقدمة التي تقوم لهذه الاستثمارات، وهي مصالح تنصرف بصفة أساسية إلى الإبقاء على تبعية الاقتصاديات المتخلفة للاقتصاديات المتقدمة، أي إلى الإبقاء على تخصص البلاد المتخلفة في إنتاج المواد الأولية (الزراعية أو الاستخراجية)، ولذالك عادة ما تتجه رؤوس الأموال الأجنبية إلى دعم هذا التخصص، وهو ما يستلزم منها عدم إشراكها في تنمية الصناعات في البلاد المتخلفة واقتصارها بصفة أساسية على إنتاج المواد الأولية وعلى التجارة الخارجية(الاقداحي، 2009، الصفحات 134-135).

وقد أدى الاندفاع والطموح السريع للتصنيع في هذه البلدان وسعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها للشركات متعددة الجنسيات وتبنيها أنماطا تصنيعية معينة تتمثل بالصناعات العابرة و الكثيفة برأس المال والتكنولوجيا دورا هاما في توسيع وتعميق التبعية، حيث نجحت الشركات متعددة الجنسيات في ترويج بعض الصناعات التي لا تمثل إلا بعض حلقات التصنيع في الدول النامية والتي تمتد بداياتها ونهاياتها في العالم الصناعي المتقدم وهي حلقات تفتقر إلى الارتباط الأمامي والخلفي في دخل الاقتصاديات النامية، كل هذا أدى إلى تكديس التبعية بكافة مظاهرها، ولتبعية الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسية مظاهر وأشكال عديدة لعل أبرزها: التبعية التكنولوجية، التبعية الثقافية، التبعية الغذائية:

- ✓ **التبعية التكنولوجية**

يمكن أن يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر درجة من التبعية التكنولوجية، من حيث إحداث المشروع استثماري يمكن أن يحدث درجة من التبعية التكنولوجية، كقطاع الغيار والتقنيات المستعملة لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم وسائل تقنية وإنتاجية متطورة لكنه لا يقدر سر استعمالها، أو سر التكنولوجيا الكامنة فيها(سعادو، 2006، صفحة 23)، وتعد الشركات متعددة الجنسيات قناة مهمة لظهور التبعية التكنولوجية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات الأجنبي المباشر في المشروعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا في البلدان النامية عبر احتوائها وتحديد نوعية التصنيع فيها ولاسيما مع استمرار هذه البلدان في تبني استراتيجيات التصنيع المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، وتسارع المنافسة عن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة سرعة تقادم المنتجات ووسائل الإنتاج في البلدان المتقدمة، فقد سارعت الثورة التكنولوجية (ثورة

الاتصالات والنقل والكومبيوتر) من إمكانية الفصل بين مراحل العملية الإنتاجية، لذا توزع الشركات متعددة الجنسيات هذه العمليات جغرافيا على أساس مميزات الموقع، أي هناك (لامركزية في الإنتاج) على أساس جغرافي ومركزية لبعض الوظائف المتعلقة بالتمويل والتجديد التكنولوجي وهذه تتركز في المركز المقر للشركات عابرة القوميات(الغفار، 2008، صفحة 270) .

✓ **التبعية المالية**

نظرا لتواجد غالبية المؤسسات المالية الائتمانية (البنوك والتأمينات) الأجنبية في البلاد المتخلفة، إذ عن طريق سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على البنوك وشركات التأمين، يمكن للاقتصاديات المتقدمة التحكم في نوع النشاط الاقتصادي القائم في البلاد المتخلفة، ويمكنها بالتالي الإبقاء على تخصص هذه البلاد في إنتاج المواد الأولية، ومن ثم يقتصر جهاز الائتمان في البلاد المتخلفة على تمويل إنتاج المواد الأولية وعلى التجارة الخارجية(الاقداحي، 2009، صفحة 135) .

✓ **التبعية الغذائية**

كان للتوجه السائد في الدول النامية نحو التصنيع السريع بمعزل عن القطاع الزراعي أثره في إهمال القطاع الزراعي الذي يمثل قاعدة التصنيع وسندها في هذه الأقطار بحكم ضرورة الارتباط العضوي بينهما لخدمة التنمية وقد ظلت هذه الظاهرة سائدة طوال عقدين كاملين من الزمن حتى صحت هذه الأقطار على حقيقة الآثار السلبية والمتفاقمة التي جعلتها أسيرة التبعية الغذائية.

✓ **التبعية الثقافية**

بشكل عام يؤدي إلى تعزيز الميل للاستيراد وزيادة الاستهلاك الترفي إلى درجة أنها تستطيع وخلال سنوات قليلة على تطبيع المجتمعات المضيفة لها بطابع المجتمعات الثقافية في بلدانها الأم، وقد استنتجت دراسة لمنظمة اليونسكو أن الشركات متعددة الجنسياتهي حلقة وصل بين النظامين الاقتصادي والثقافي، وهي تمتلك وسائل عديدة لتغيير النظم والثقافات الاجتماعية في البلدان النامية، كما أنها أداة لتحديث هذه المجتمعات وإعادة هيكلتها ثقافيا على صورة الثقافة السائدة في البلد الأم(النفيسه ، 1998، الصفحات 228-229) .

2.4. عدم الاستقرار الاقتصادي

أولا: تذبذب السياسات المالية والنقدية

أما أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسات المالية للبلد المضيف فتظهر عندما يكون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي سالبا، وفي هذه الحالة تتأثر الميزانية المالية الحكومية ويمكن توقع تقلص الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب (على الاستهلاك مثلا)، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوجه عادة للقطاع الخاص، لاسيما في حالة برامج الخوصصة، وهذا يعني تحول التمويل من القطاع العام والحد من التمويل الخارجي المتاح للحكومة، وهذا له أثر على الإنفاق الحكومي الجاري، وزيادة أسعار الفائدة الحقيقية، وزيادة في التمويل التضخمي للعجز المالي(الغفار، 2008، صفحة 302) .

ثانيا: تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل

يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويها لأنماط الإنتاج والاستهلاك بالتالي سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع الدخل، فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص يحقق الربح السريع(عمار و فياض، صفحة 271) تجلب أنماط جديدة من الاستهلاك خاصة تلك البلدان التي لا تتلاءم وخصائصها ومتطلبات التنمية فيها.

ويرجع ذلك لما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات ببحوث التسويق للتعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين والتنبؤ بالتغيرات المحتملة على المستوى الإنتاجي والاستهلاكي والتوزيعي كماتقوم أيضا بالأعمال الدعاية والإعلان التي تهدف إلى

استدامة الطلب على منتجاتها، ولهذه الشركات شبكات توزيع واسعة مما يساعد على بسط سيطرتها في الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك يضاف إلى ذلك انتشار المحاكاة أو التقليد في زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار ويكون هذا الأثر قويا حيث تبدأ الطبقات والفئات الاجتماعية الأغنى في سلوك أنماط استهلاكية ترفية أعلى مما يدفع الطبقات الاجتماعية الأقل غنى لتقليدها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ويقلل بالتالي حجم الادخار الحكومي (سورية، 2008، صفحة 87).

يضاف أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يهتم بأوليات التنمية وبالخصوص في الدول النامية، بل يهتم وبدرجة أكثر بقطاع الخدمات، وإنتاج نوع من السلع، الذي لا يتلاءم مع الأذواق الاستهلاكية وبالتالي خلق حاجيات جديدة والتحريض على الاستهلاك وذلك على نمط ما هو سائد في المجتمعات الغربية المتقدمة بما يضر عملية التنمية(عبد السلام و سفيان، 2013، صفحة 10) .

وأخيرا قد يترتب عن وجود الشركات العالمية متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة من الشركات الوطنية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى خلق الطبقية الاجتماعية (بعداش، 2010، صفحة 54).

ثالثا: التضخم

عند استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسديد أعبائها تولد ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية بهذه البلدان مما يولد في بعض الأحيان موجات تضخمية، كما تعمل الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بهذه الاستثمارات على إنتاج سلع جديدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب علىالمعروض منها وهذا ما يعمل على رفع الأسعار تصاعديا، وعموما تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظهور التضخم وبالخصوص في الدول النامية (سورية، 2008، الصفحات 90-91).

رابعا: عدم استقرارفي ميزان المدفوعات ومعدل سعر الصرف

إن دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المضيف في المرحلة الأولى من الاستثمار، من أجل تمويل جزء أو كل الاستثمار يكون لديه أثر إيجابي على ميزان المدفوعات خاصة إذا كان متبوعا بتدفقات مالية متتابعة، غير أن هذا الأثر يمكن أن يزول في المدى البعيد على إثر السياسات التي يمكن أن تتبناها الشركة الأجنبية والتي قد تلغي ذلك الأثر، حينها تشكل مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبئا ثقيلا على البلدان المضيفة وبالخصوص النامية منها، بل أن هناك من الحالات التي تدل على أن هذه الاستثمارات تجني من وراء أعمالها في بعض الدول ما يفوق أضعاف الاستثمارات بها، وبصفة عامة فإن مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل فيما يلي(سورية، 2008، الصفحات 85-86):

- ✓ **الأرباح المحولة للخارج**

إن تحويل جانب كبير من أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلادها الأم يمثل عبئ رئيسي لهذه الاستثمارات في البلدان المضيفة، فلا شك أن تحويلات الأرباح تشكل عوامل ضغط على موازين المدفوعات في البلدان المضيفة في الوقت الذي لا تشكل فيه آثار إيجابية على موازين مدفوعات الدول المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات، إذن فتحويل الجزء الأكبر من الأرباح من البلد المضيف إلى البلد الأم يعني تحويلا معاكسا للموارد وهذا يؤدي إلى نتائج عكس الغاية التي قد تتوخاها بعض البلدان المضيفة، وتتمثل هذه النتائج في إنقاص قاعدة الموارد المالية وإنهاك قدرتها الاقتصادية.

- ✓ **مدفوعات خدمة التكنولوجيا**

عادة ما تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحويل مدفوعات باهظة نظير ما تستخدم في مشروعها من تكنولوجيا متقدمة، فتقوم بدفع مقابلا لاستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص الفنية وكذلك المرتبات المرتفعة للخبراء والفنيين الأجانب المرافقين لهذه المشروعات، وعادة ما يبالغ القائمون على هذه الاستثمارات في حساب هذا المقابل وكذلك كوسيلة للتحايل من أجل مزيد من التحويل للأرباح، أو التهرب من الضرائب المحلية التي قد تكون مرتفعة نسبيا.

✓ **مدفوعات العمليات الجارية**

أثناء مزاولة الشركة الأجنبية لنشاطها، قد تضطر إلى استيراد بعض المواد والسلع الضرورية لإنتاجها، خاصة إذا كانت غير متوفرة في البلد المضيف أو لأن العرض المحلي لا يلبي كل احتياجاتها، وهذا ما سوف يترتب عليه بالضرورة أثر سلبي على الميزان التجاري، بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الشركة الأجنبية، من جراء ممارسة أنشطتها في البلد المضيف، إلى خدمات اعتيادية مثل: البنوك، التأمين، النقل، التوزيع...، ومن ثم فإن اللجوء إلى الخدمات الأجنبية قد يترتب عنه أثر سلبي على ميزان الخدمات(رواتي، 2000، صفحة 83).

✓ **التأثير غير الملائم على معدل التبادل التجاري للدول المضيفة**

على الرغم من إمكانية زيادة صادرات الدول المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، إلا أن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية، ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة، حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الدولة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معنية وفقا لما يسمى بالشروط التقليدية(مندور، 2009، صفحة 99).

✓ **الأسعار القابلة للنقل والتحويل**

وهذه آلية أخرى يمكن بواسطتها أن يتدهور الميزان التجاري في الدولة المضيفة، إن مصطلح (الأسعار القابلة للنقل والتحويل) يشير إلى الأسعار المسجلة كنتيجة للصفقات التجارية الدولية بين الشركة الأم وفروعها في الخارج، فإذا فاقت إحدى الشركات التابعة أو أحد الفروع لإحدى الشركات المتعددة الجنسية ببيع المدخلات إلى شركة تابعة أخرى أو فرع آخر لنفس الشركة وفي بلد آخر، فإنه في هذا الوضع لا تؤخذ الأسعار الجارية والمتداولة في الأسواق بعين الاعتبار، وإنما تقوم الشركة المتعددة الجنسيات الأم وفروعها في الخارج بتسجيل أسعار الصفقات المعقودة بينهما في الدفاتر المحاسبية على نحو تقدري تاركة المجال للتلاعب بالأسعار وخاصة إذا كانت إحدى الشركات التابعة للشركة الأم تقوم بنشاطها في إحدى الدول النامية التي تمنعها من إرسال الأرباح إلى بلد الوطن أو كانت أرباحها تخضع لمعدلات ضريبة عالية، وعليه فإن الشركة التابعة تقوم بإخفاء جزء من أرباحها في الدول النامية وذلك عن طريق خفض قيمة صادراتها إلى الشركات التابعة الأخرى في البلدان الأخرى و رفع قيمة واردتها من الشركات التابعة الأخرى ومن دول أخرى أيضا وفي هذه الحالة يصبح المعدل التبادل التجاري في هذا أسوأ من معدل التبادل التجاري الذي تستخدم في حسابه أسعار السوق الحقيقية للصفقات المعقودة(الفتاح، 2007، الصفحات 264-265) .

✓ **استنفاذ التمويل المحلي**

والملاحظ صغر حجم رأس المال المبدئي الذي يدخل إلى البلد المضيف مقارنة بما يضاف إليه من مصادر التمويل الأخرى لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات عادة، فلا تشكل الإضافة التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الموارد المالية للبلد المضيف إلا نسبة ضئيلة مما يجري استثماره فيه من تلك المصادر وتشمل(الغفار، 2008، صفحة 281) :

- القروض التي تحصل عليها الشركات الأم أو شركاتها المنتسبة من المؤسسات المالية التجارية في البلد المضيف أو بلد ثالث؛
- الأموال الصادرة عن أسواق رأس المال في البلد المضيف أو في بلد ثالث؛
- القروض إلى الشركات المنتسبة من مؤسسات المالية في البلد المقر؛
- المعاملات المالية بين الشركات الأم وشركاتها المنتسبة على شكل أسهم أو قروض داخل الشركة، أو أرباح محتجزة، والأرباح المعاد استثماراها أي غير المحولة، وهذه لا تستثمر بالضرورة في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.

✓ **تعزيز الميل للاستيراد**

كما أن ترسيخ القيم والأذواق المرتبطة بهذا النطاق السلعي، أو باختصار نمط الاستهلاك الغربي عامة يؤدي إلى تعزيز الميل للاستيراد، كما أن هذه الشركات قد تختلق في السوق المحلية حاجات وبالتالي منتجات جديدة لم تكن قائمة ويعتبر الاستيراد الضروري لتسيير المشروعات المنتجة لهذه المنتجات عبئا إضافيا صافيا على الميزان التجاري، وقد تتجه هذه الشركات أيضا إلى إحلال منتجات جديدة لإشباع حاجات قائمة كانت تلبى بواسطة إنتاج محلي بديل وتعزز هذه الشركات عمليات توليد طلب جديد، أو إحلال طلب قديم بمنتجات بديلة للإنتاج الوطني عن طريق المهارات الهائلة التي تراكمت لديها في مجال أساليب الإعلان، وتؤكد دراسة للأمم المتحدة على أن هذا الدور كان له آثار سلبية شديدة على زيادة التعسفية للاستهلاك الخاص وعلى الميزان التجاري(سعيد، 1986 ، صفحة 127).

وإذ لم تكن الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للبلد المضيف كافية لخدمة الاستثمار الأجنبي المباشر فهذا يعني تفاقم عجز ميزان المدفوعات بشكل متزايد كما أن التحويلات العكسية للموارد ذات أثارتضعيفية مركبة على النشاط الاقتصادي حيث تتجاوز مدفوعات الاستثمار معدلات نمو الدخل القومي في أغلب البلدان النامية المضيفة، وهذا يعني أن نسبة متزايدة من الأصول المنتجة الوطنية تنتقل إلى الأجانب لخدمة كلفة استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر وما تستنزفه من أرباح ودخول وفوائد يفوق كثيرا حجم ما يتدفق إلى هذه البلدان من موارد جديدة، هناك تكلفة إضافية في الآثار السيئة للإجراءات التي تتخذ لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، علما أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يعتمد على نظام سعر الصرف، على وفق نظام أسعار الصرف المرنة فإن أي اضطراب في التوازن بين عرض وطلب العملة الأجنبية يتم تصحيحه من خلال حركة سعر الصرف، ففي هذه الحالة تخفض قيمته (قوة العملة الشرائية) وإذا كان البلد بدلا من ذلك سعر صرف ثابت، فإن الزيادة الصافية في الطلب على العملة الأجنبية من مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، ستنعكس في انخفاض الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات، من جانب آخر، يؤدي انسياب الأرباح للخارج إلى امتصاص قسم كبير من الدخل الذي كان سيتحول إلى ادخارات البلد المضيف، ومن زاوية الآثار الداخلية المرتقبة بفعل عملية المضاعف/المعجل يمكن القول أن القوى المولدة للدخل تضعف كثيرا بسبب تسرب الموارد إلى الخارج(الغفار، 2008، الصفحات 285-286) .

خامسا: فقدان السيادة على السياسات الاقتصادية

إن هذه التهمة من أكثر التهم إثارة والموجهة ضد الاستثمار الأجنبي المباشر والحجة هنا أن قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر الكبير يستطيع ممارسة قوة ضاغطة وبطرق مختلفة تفقد الدولة المضيفة سيادتها الحقيقية(الفتاح، 2007، صفحة 265)، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع القيام ببعض التصرفات التي لا تستطيعها الشركات الوطنية مثل تجنب الإذعان للسياسات العامة للدولة المضيفة وعلى سبيل المثال فإنه في مواجهة التشريعات الجديدة المتعلقةبالجوانب الاجتماعية والبيئية في الدول المضيفة، والتي من شأنها ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع بسهولة أن تنقل أنشطتها لدول أخرى ليس لديها في شكل قروض من مصادر دولية متعددة قد يسفر عنه إبطال مفعول السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة فيما يتعلق بكل من التوازن الداخلي والخارجي، وبالنسبة لمسألة الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية وأثر ذلك على المصالح القومية للدولة المضيفة فإن ذلك ينشأ من كون فرع الشركة متعددة الجنسيات يكون مسئولا أمام سلطتين سياسيتين هما الحكومة الدول المضيفة وحكومة الدولة الأم، وتجدر الإشارة إلى أن سعي الشركات متعددة الجنسيات لتعظيم أرباحها على المستوى الدولي، يؤدي إلى ميل هذه الشركات إلى تركيز سلطة اتخاذ القرارات في يد الشركة الأم بدلا من إتباع أسلوب اللامركزية وتفويض اتخاذ القرارات الهامة لفروعها في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء هام من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها(المجيد، 2008، الصفحات 210-211) .

3.4. الإضرار بالتنمية الاقتصادية:

أولا: عدم التوافق مع إستراتيجيات التنمية

قل ما تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل موازي مع التنمية الاقتصادية للبلد المضيف، بل في شكل معاكس من خلال خدمة التجارة الخارجية، ومدفوعة بباعث اقتناص فرص الربح التي تخلقها هذه التجارة، ومن ثم فإن دور الاستثمارات الخارجية يقتصر في معظم الحالات كما يقتصر دور التجارة الخارجية، على تكريس نمط تقسيم العمل الدولي القائم ولا يغيره، كانت هذه بالطبع النتيجة النهائية التي أسفر عنها التاريخ الطويل للاستثمارات الأجنبية الخاصة في ظل الاستعمار، كما كانت هي نتيجة تجارة، فتاريخيا لم تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة طوال عصر الاستعمار إلا لخدمة تصدير المواد الأولية سواء كانت القطن أو الكروم أو النفط، أو لخدمة استيراد السلع المصنوعة، علاوة على ذلك كثيرا ما يكون النمو هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وليس العكس، إذ الاستثمارات الأجنبية الخاصة شأنها في ذلك شأن القروض الخارجية، تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل برفع معدل النمو أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إليها لرفع هذا المعدل(أمين، 2001، الصفحات 158-159) .

ثانيا: الإخلال بالتوازن البيئي

إن القلق البيئي في دول الشمال أنتج مفهوم "التنمية الصناعية المستديمة" التي تعني تحقيق التنمية المطلوبة دون إلحاق الضرر بالبيئة، وذلك انطلاقا من التجربة الصناعية الغربية للعهود الماضية، ومن أجل تحاشي ذلك يرون في دول الجنوب هي المؤهلة في الوقت الحاضر للقيام بهذه المهمة، خاصة وأن الظرف أصبح مناسبا سواء من حيث رغبة بلدان الجنوب في التصنيع أو من حيث الإمكانيات التكنولوجية المتاحة، لكن بصنيع بلدان الجنوب لا يتم على الطريقة السابقة من حيث بيع التكنولوجيا وتقديم المعونات المالية والخبرة الفنية في أشكال وطرق مختلفة، وإنما تشرف اليوم البلدان الصناعية بنفسها على عملية التصنيع في الجنوب من خلال الاستثمارات التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات(سعادو، 2006، صفحة 224).

حيث يرى البعض أن الدول النامية تعمد إلى تخفيض معاييرها البيئية حتى تستقطب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما أدى إلى خلق ما يسمى بملاجئ التلوث أو السباق إلى القاع والذي ينشأ نتيجة لتنافس الدول النامية مع بعضها حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استمرار تقليل وتخفيض المعايير والضوابط البيئية المفروضة على الأنشطة التصنيعية والإنتاجية لان المستثمرين ربما يميلون إلى التوجه إلى الدول الأقل صرامة أو التي تنعدم الأطر التنظيمية، إضافة إلى ما سبق، هناك دليل نظري على أن الشركات التي تنشط في قطاع الصناعات التي تتميز بمعدل تكاليفمراقبة التلوث مرتفع تميل إلى الهجرة خارج الاقتصاد المحلي نحو الاقتصاديات منخفضة المعايير والضوابط البيئية(بيوض، 2011، الصفحات 142-143).

ثالثا: خلق البطالة

يمكن أن تكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثار غير مباشرة على الاستخدام من خلال الروابط الخلفية مع الصناعات المحلية الأخرى عبر علاقات المستخدم- المنتج، وهذا يعتمد على دور الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز أو تقليص فرص تطوير الشركات المحلية في مجال صناعات السلع الوسيطة والنهائية، لكن عادة ما يكون لعمليات التجميع روابط قليلة بالاقتصاد المحلي لأنها تتزود بالمكونات من الشركات الأم، وعموما تميل هذه الشركات المتجهة للتصدير إلى الاستيراد أكثر من الشركات المتجهة للسوق المحلي(الغفار، 2008، صفحة 298).

فالزيادة في العمالة قد لا تكون كبيرة نظرا لتفضيل الشركات الدولية استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية من جهة، ولأن ما قد يطلب بطريق غير مباشر من العمالة في فروع الإنتاج التي تخدم الاستثمار الأجنبي بتقديم مدخلات أو تسويق منتجات المشروع الأجنبي قد لا يكون كبيرا، علاوة على ذلك أن الشركات الأجنبية تميل إلى استخدام أعداد كبيرة من غير

العناصر المحلية، إما لارتفاع المهارات المطلوبة وإما تجنبا للإنفاق على تدريب وتعليم العناصر المحلية الذي قد يؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج(مندور، 2009، صفحة 100).

غير أن الأثر المباشر لعدد المناصب التي يشغلها أفراد البلد المضيف في الشركة الأجنبية، يختلف بحسب ما إذا كان الاستثمار المباشر قد تم على شكل إنشاء فرع جديد أو على شكل عمليات اندماج وتملك، حيث من المفترض أن يكون عدد مناصب العمل التي تنشأ عن الحالة الأولى أكبر من عدد المناصب التي تنشأ عن الحالة الثانية (تعتبر مجرد تحويل للملكية) لاسيما إذا كانت مرفوقة بعمليات إعادة الهيكلة بغرض تحسين الإنتاجية (رواتي، 2000، صفحة 79)، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة التي توفر في استخدام الأيدي العاملة، لكن الأمر الهام الذي يجب الانتباه إليه هو وضع العمالة في الشركات المحلية، حيث ستضطر، أي الشركات المحلية، إلى أن تقلص هي الأخرى عدد الوظائف لديها، نتيجة لفقد جزء من حصتها في السوق المحلية، وذلك لصالح هذه الفروع الجديدة، التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة في عملية الإنتاج والتي لا تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة، أيضا قد تفقد فرص تصديرية كانتمتاحة لها، حيث ستتولى الفروع الجديدة هذه المهمة بما لها من ميزة تنافسية أكبر من الشركات المحلية في هذا الصدد التي قد تؤول إلى التصفية(الفتاح، 2007، الصفحات 265-266) .

أما فيما يخص نقل الماهرات العمل و استخدام الأساليب الفنية، فرغم ما يمكن أن تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالخصوص الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة، عن طريق رفع كفاءة العمالة في هذه الدول من خلال دورات التدريب التي قد توفرها هذه الشركات، أو عن طريق دعمها لمؤسسات التعليم في هذه الدول، كما أن زيادة أنشطة هذه الشركات في الدول المضيفة، يعني مزيد من الضرائب التي سوف تدفعها هذه الشركات لحكومات هذه الدول، وبالتالي تمكينها من الإنفاق على مرفق التعليم بها، أيضا فإن زيادة الأنشطة يعني زيادة الإنتاج وزيادة الناتج المحلي وزيادة الطلب على العمالة، ومن ثم زيادة الدخل وهو ما سوف ينعكس على المستوى التعليمي في هذه الدول خاصة النامية، إلا أنه يمكن القول أن دورات التدريب هذه تقتصر على النواحي الفنية المتعلقة بنشاط الشركة فقط، أي مجال عمل الشركة، وبالتالي فإن أثر هذه الدورات سيكون محدود للغاية(نعمان، 2008، الصفحات 285-286)، لكن الشركات الأم غالبا ما تستخدم المختصين والخبراء والعمال الذين تم تدريبهم في مقراتها في البلد المقر، وهذا ما يمثل استنزافا للعقول في البلد المضيف(الغفار، 2008، صفحة 299).

أيضا قد يحدث التأثير من خلال انتقال العمالة من الشركات الأجنبية، إلى الشركات المحلية، بعد أن يكونوا قد اكتسبوا الخبرة من خلال العمل بالشركات الأجنبية، إلا أنه يمكن القول إن هذه الوسيلة قد يكون من الصعب حدوثها (نعمان، 2008، الصفحات 280-281).

وأخيرا يشار أن الوزن النقابي للعمال لدى الشركات متعددة الجنسيات بما لديها من موارد مالية واقتصادية كبرى تستطيع تحمل الإضراب باعتباره السلاح الرئيس للنقابات مدة أطول كثيرا من الشركات القومية، كما أن تستطيع التهديد بإغلاق مصنع معين في أحد البلاد بدون خسارة سوق هذا البلد نتيجة لقدرتها على زيادة الإنتاج من مصنع آخر، وفي الحالات القصوى تستطيع الشركة أن تنقل استثماراتها الجديدة وبالتالي فرص العمالة من مكان لآخر مما يجعل النقابات المحلية أكثر شعورا بالعجز لدى التفكير في استخدام سلاح الإضراب التقليدي للحصول على مطالب جماعية، وفوق ذلك فإن الشركات عابرة القومية تستطيع أن تستخدم وتعمق التناقضات بين الطبقات العاملة القومية المختلفة، فهي من بداية التفكير بالاستثمار في الخارج تسعى لاستغلال جيش العمل الاحتياطي في البلاد الأخرى للضغط على مستويات الأجور في بلادها، أو مشروعاتها الأجنبية الأقدم، وفي الحالات التي تتكامل المشروعات المنتشرة في بلدان متعددة راسيا بمعنى أن مستوى التشغيل في

أي منها يعتمد على الآخر فإن الإضراب العمالي في أي منها يؤدي إلى الإضرار بالعاملين في الأخريات(سعيد، 1986 ، الصفحات 81-82)، بل أن هذا الاعتبار الذي دفعها للاستثمار خارج البلد الأم ويمكن تفسير ذلك بالرغبة في المرونة الإدارية بمواءمة الإنتاج لأحوال السوق الدورية في وجه قوانين عمل تجعل من الصعب الاستغناء عن العمال(موران، 1994، صفحة 31) .

رابعا: عدم الكشف عن الأسرار العلمية والتكنولوجية

في الواقع لا تقوم الشركة الأجنبية تلقائيا بتحويل تكنولوجياتها، فامتلاك تكنولوجيا جديدة يشكل مصدر ميزتها الاحتكارية، وبالتالي، فهي تفضل الاحتفاظ بموقعها الاحتكاري لأطول فترة ممكنة، لذلك حتى تحمي تكنولوجيتها وتؤخر مخاطر التقليد وتقومبتدخيل نشاطات البحث والتطوير، الإنتاج وبيع منتجات جديدة، إن الجزء الأساسي من التحويلاتالتكنولوجية يتم داخل الشراكة الأجنبية التي تقوم بتطوير تكنولوجيتها في البلد المنشأ، ثم تستغل هذه الميزة في الخارج بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذلك فإن ما يميز التحويل التكنولوجي أساسا هو هيمنة التحويل الداخلي على التحويل الخارجي، وبالتالي فهو تحويل داخلي أكثر منه دولي(رواتي، 2000، صفحة 85) .

والحال أن ثمة فارق هائل بين البلاد المتقدمة والمتخلفة في مجال القدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة واستخدامها، فالغالبية الساحقة من الدول المتخلفة لا تملك القدرة على التجديد والاستيعاب الفعالين للتكنولوجيا وملاءمتها للظروف المحلية، وفوق ذلك فإن الشركات عابرة القومية عندما تجلب التكنولوجيا سواء إلى مشروعاتها التابعة، أو لشركات محلية في البلاد النامية المضيفة فإنها تقيد إمكانات شيوع هذه التكنولوجيا إلى مجمل الاقتصاد(سعيد، 1986 ، صفحة 132).

إن الأثر غير المباشر المتمثل في تغذية الاقتصاد بتكنولوجيا جديدة ومهارات وأساليب إدارية وفنية متقدمة وغير ذلك من الوفورات الخارجية السابق ذكرها قد لا يكون له أهمية كبيرة في إعطاء دفعة تنموية للاقتصاد المحلي، وهذا هو النمط الشائع للاستثمارات التقليدية لدرجة أن البعض يرى فيها مجرد "استثمارات جغرافية" بمعنى أنها استثمارات تقع جغرافيا في الدول المتخلفة و لكنها لا تكون متكاملة مع اقتصاديات هذه الدول وإنما تكون متكاملة مع اقتصاديات الدول المصدرة لرأس المال، فضلا عن أن توريد منتجات التكنولوجيا على شكل حزمة كاملة لا يسمح للبلدان النامية باكتساب الخبرة لتصنيع مفردات الحزمة بهدف تطوير هذه التكنولوجيا للتناسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا، وبطبيعة الحال أدى ميل المستثمر الأجنبي إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة وتصدير نوعية من التكنولوجيا لا تتناسب وخصائص البلد المضيف إلى إعاقة التقدم التكنولوجي وعدم تحقق أثر المحاكاة بين المنتجينالمحليين باقتباس الطريق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة، أو خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال ذوي المهارات الإدارية والتسويقية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يوجه إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي فيها عبر التكنولوجيا الحديثة، بل ينشئ بذلك اقتصادا مزدوجا في البلد المضيف، وفي حالة تمتع الاقتصاد النامي المضيف بميزة الوفرة النسبية للعمل الرخيص الماهر وشبه الماهر، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتخذ أسلوب التراخيص والتعاقد من الباطن مستغلا مستوى التطور الصناعي المرتفع ليقدم تكنولوجيا أكثر تطورا ولكن بشروط ورسوم لا تناسب قيمتها الحقيقية(الغفار، 2008، صفحة 269).

إن نقل التكنولوجيا يتم عادة من البلدان المتقدمة تكنولوجيا إلى البلدان النامية، وهذه العملية لست العلاج الناجع والشافي للبلدان النامية في معظم الأحيان ما لم تقترن بسياسة تنموية واضحة المعالم ومحددة الأهداف يتم من خلالها تهيئة المستلزمات الأساسية التي تمكن من ممارسة الاستيعاب والتكييف والتطوير، لكن عادة ما يتم نقل التكنولوجيا التي تتميز بما يلي(غدير، 2006، الصفحات 128-129):

- ✓ نقل التكنولوجيا المستهلكة للكثير من المواد الأولية إلى جانب الموارد الطبيعية القريبة المنشأ وتوفير الكثير من أجور النقل والتأمين.
- ✓ نقل التكنولوجيا التي تحتاج إلى المزيد من الأيدي العاملة إلى اين حيث تتوفر هذه الأيدي العاملة وبأسعار رخيصة.
- ✓ نقل التكنولوجيا المستهلكة للكثير من الطاقة إلى حيث تتوفر الطاقة الرخيصة.
- ✓ نقل التكنولوجيا المنسقة من التشغيل في البلدان المتطورة لعدم قدرتها على مجاراة الآلات الحديثة الأكثر إنتاجية والأحسن نوعية، وغير المربحة في بلدانها الأصلية.

4.4. نزيف الموارد الاقتصادية

أولا: فقدان الموارد العامة

إن ما قد يترتب على وجود المشروعات الأجنبية من زيادة في الموارد العامة للدولة ومن ثم زيادة في إمكانيات الاتفاق التنموي، ينبغي ألا ينظر إليه كمكسب صافي، ففي سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تقدم الدول المستقطبة وبالأخص النامية منها تحفيزات، نظرا للتنافس الشديد فيما بينها على المتاح من الاستثمارات الأجنبية، لذا تقوم بمنح الإعفاءات الضريبية وتخفيض التعريفات الجمركية على بعض الواردات وإعطاء تسهيلات ومزايا للمستثمرين الأجانب، وهذه الإجراءات لها تكلفتها التي تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن استخدامها في أغراض أخرى تفيد التنمية المحلية(مندور، 2009، صفحة 97) .

ثانيا: استنزاف العملات أكثر من جذبها

كذلك فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر برامج الخوصصة وبمشاركة محلية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية بشكل حاد ويخلق الحاجة إلى تكييفات متلاحقة والأخيرة قد تضعف الثقة وبالتالي تقلل من الاستثمار المستقبلي المحلي والأجنبي(الغفار، 2008، صفحة 302).يضاف أن الصيغة السابقة لا تقدم تدفقا رأسماليا جديدا، وكذلك لا تجلب المدفوعات النقدية المقترضة من مصادر محلية تدفقا رأسماليا واردا أيضا، ثم تبدأ عملية استنزاف عملات الدول المضيفة نتيجة تحويل أكبر نسبة من الأرباح إلى الخارج(النفيسه ، 1998، صفحة 207) .

ثالثا: استنزاف الموارد المحلية

ومن المعروف أن الشركات تفضل التمويل المحلي عن طريق الديون بدلا من الأسهم لان الأخيرة تعني اقتسام الأرباح مع الشركات الأخرى، كما أن سداد الديون أسهل وأرخص لان التضخم يستهلك الفوائد أو تكون القروض أصلا بسعر منخفض، وبذلك تحقق الشركات تمويلا منخفض الكلفة وتتفادى بواسطته التضخم العالمي وهبوط سعر صرف العملة علاوة على ذلكفإن الشركات متعددة الجنسيات عادة ما تحرم الشركات المنتسبة من السيولة النقدية وأرباحها المحتجزة وذلك ضمن سياساتها للتحكم في اتجاه وسرعة وحركة الأموال داخل نظام هذه الشركات لذا تمنع مراكمة فوائض مالية كبيرة من عوائدها وتقوم بالمقابل بتمويل عملياتها بالاقتراض محليا(الغفار، 2008، صفحة 282) ، وأخيرا ميل الطبيعي للشركات متعددة الجنسيات للهيمنة على على كل مرحلة من مراحل الإنتاج وبذلك يصبح نقل المواد الخام من البلد المصدر إلى البلد المستورد مجرد صفقة داخل الشركة، كل هذا يؤدي إلى استنزاف الموارد الاقتصادية المحلية خاصة في البلدان النامية المضيفة ثم يعاد بيع منتجات نفس هذه المواد المصنعة إلى نفس البلدان وبأسعار خيالية(النفيسه ، 1998، الصفحات 210-211) .

5.4. عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي

إن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصادية قد تقود إلى الإخلال بالأنظمة الاجتماعية والقيم التقليدية والوضع السياسي، على الرغم من صعوبة إن لم تكن استحالة بناء إطار عمل لتحليل هذه الآثار وتحديد اتجاهاتها، لكن عموما يمكن إجمالها في أن نوع الثقافة الذي يرافق استثمار الشركات عابرة القوميات هو ثقافة المنظمين المادية مقارنة مع ثقافة العديد من البلدان النامية الأقل مادية عادة، كما أن قدرة هذه الشركات على نقل وتوزيع السلع المادية وتسويقها من خلال وسائل الإعلان والإعلام يمكن أن تؤثر على ثقافة المجتمع من خلال أثار المحاكاة، وباستثناء عمل الشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الاستخراجية، فإنها تقيم عملياتها في أو بالقرب من المناطق الحضارية غالبا، وأن فرص الاستخدام التي تنشئها تكون في هذه المناطق، وهنا يظهر أثر الهجرة السلبي، بين المناطق الحضرية والريفية إلى العزلة الحضرية وفقدان الوحدة الاجتماعية(الغفار، 2008، صفحة 304).

5. خاتمة:

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر منذ فترة طويلة، وتجدد هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة أهمها فشل نماذج التنمية المستقلة في الدول النامية مقابل ظهور مؤشرات النجاح الجزئي لتلك البلدان التي إعتمدت عليه بشكل مكثف للخروج من حلقات التخلف وقد زاد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر بحجة إنه مصدر تمويل غير منشئ للديون ويتسم بالاستقرار مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى، لكنه ليس أكثر استقرار بل أقل تقلبا، وهناك مخاطر تنجم عن الاعتماد المفرط عليها.

إن تقييم انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف كان ولازال موضوع لجدل اقتصادي وحتى سياسي قوي بين المؤيد بشدة من خلال المدرسة الحديثة ويطالب بضرورة تواجده في الاقتصاد الوطني كونه أحسن وسيلة لتصحيح هيكلة الاقتصاد، إضافة لكونه مصدر تمويل آمن يخدم التنمية الاقتصادية، وبين المتحفظ أو المعترض على تواجده في الاقتصاد من كونه يشوه الهيكل الاقتصادي.

6. قائمة المراجع:

1. أزهار سعادو. (2006). دور الإدارة في استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI. رسالة ماجيستير. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال.
2. باتر محمد وردم. (2003). العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. بيروت: الأهلية للطباعة والنشر.
3. باسم غدير غدير. (2006). الفجوة التقنية وقيادة العالم في ظل الثورة العلمية. سوريا: دار نينوى للدراسات والنشروالتوزيع.
4. بوبكر بعداش. (2010). مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
5. ثيودور موران. (1994). الشركات متعددة الجنسيات الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
6. جلال أمين. (2001). العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأروغواي 1978-1998. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. راغب الخطيب خالد. (2009). التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
8. زرقين سورية. (2008). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصاية للدول النامية -دراسة حالة الجزائر (1999-2006). رسالة ماجيستير. بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
9. سامي، سلامة نعمان. (2008). الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالةوالتصدير في الدول النامية. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
10. سرمد كوكب الجميل. (2005). المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر تحليل نقدي لمعطيات التجارة العالمية في عصر العولمة. مجلة العلوم الانسانية (18).
11. شهرزاد رواتي. (2000). تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
12. شوقي ناجي جواد. (2002). إدارة الأعمال الدولية مدخل تتابعي. عمان: لأهلية للنشر والتوزيع.
13. عبد المطلب عبد المجيد. (2008). العولمة الاقتصادية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
14. عصام عمر مندور. (2009). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية. القاهرة: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشروالتوزيع.
15. علي عبد الفتاح. (2007). الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. غازي العبادي عمر، ومحمدالكوازسعد. (2008). مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية. العراق: كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
17. فليح حسين خلف. (2004). التمويل الدولي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
18. محمد السعيد سعيد. (1986). الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنونوالآداب، سلسلة عالم المعرفة.
19. محمد العيد بيوض. (2011). تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة. رسالة ماجيستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
20. محمد بن عبد الله النفيسه. (1998). الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية في دول العالم الإسلامي المعاصر وموقف الاقتصاد الإسلامي منها. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.
21. محمد دياب. (2010). التجارة الدولية في عصر العولمة. بيروت: دار المنهل اللبناني.
22. محمد قويدري. (2005). تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
23. مخلوفي عبد السلام،وبن عبد العزيز سفيان. (عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، جامعة بشار، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 13-14 فيفري

2013، ص 10، 2013). تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات. الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية (الصفحات 13-14 فيفري 2013). بشار: جامعة بشار.

24. منى الحسني عمار، وعبد المنعم فياض. (بلا تاريخ). محاضرات في الاقتصاد التطبيقي. الاسكندرية: كلية التجارة، جامعة الازهر.

25. هشام محمود الاقداحي. (2009). العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

26. هناء عبد الغفار. (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا). بغداد: دار بيت الحكمة.

27. هيل عجمي جميل. (1999). الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدزل النامية الحجم الاتجاه والمستقبل. أبو ظبي: مركز الامارات والبحث الاستراتيجية.